مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (14)

الجيش الوطني السوري: المنظور الروسي

كيريل سيمينوف، المجلس الروسي للشؤون الدولية

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست عام 1995 وتضم 53 دولة، غرضها الرئيسي تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى المركز تدريب المسؤولين الحكوميين الدبلوماسيين، والضباط العسكريين، وموظفي الخدمة المدنية الدولية، وموظفي المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، وعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السورية للسلام "سويس بيس".

المحرر:

عبد الله إبراهيم، الباحث الرئيسي في المشروع.

الكاتب

كيريل سيمينوف

كيريل سيمينوف هو خبير في الشؤون العسكرية ومحلل سياسي. يركّز بحثه على الصراعات في الشرق الأوسط، مع تركيز خاص على سوريا واليمن وليبيا. وهو خبير غير مقيم في المجلس الروسي للشؤون الدولية، ويكتب في عمود خاص بصحيفة المونيتور. ألّف العديد من المقالات في الإعلام الروسي، والعديد من الدراسات وفصول من كتب حول الصراعات في سوريا وليبيا واليمن والمعارضة السورية. خدم في الخدمة المدنية الحكومية الروسية من عام 2000 إلى عام 2011.

الأفكار المطروحة تمثل رأي الكاتب ولا تعبر عن رأي الناشر.

نُشرت في تشرين الأول/أكتوبر 2020

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية.

مقدمة

في خريف عام 2017، أطلق المجلس الإسلامي السوري مبادرة لتوحيد كافّة جماعات المعارضة السورية المعتدلة في كيان الجيش الوطني السوري، الذي كان يُفترض أن يصبح نسخة معدّلة من الجيش السوري الحر. في ذلك الوقت، كان 80 بالمئة من فصائل المعارضة السورية، بما فيها أحرار الشام وجيش الإسلام، فضلاً عن أغلبية الجماعات المسلحة التابعة للجيش السوري الحر على استعداد للانضمام إلى الجيش الوطني السوري. وكانت تلك هي المرة الأولى التي ينجح فيها الجيش السوري الحر بجمع قوات المعارضة كافةً تحت رايته منذ عام 2012، واكتسب إنشاء شبكة عسكرية موحدة ذات هيكل وقيادة واحدة زخماً جديداً. إلّا أن مشروع الجيش الوطني السوري تأخر خمسة أعوام، وحين بدأ الثوار الانخراط في الجيش الموحد الجديد، كانت المعارضة قد خسرت الحرب.

ولم يكن نجاح مشروع "الجيش الوطني السوري" بالمقارنة مع "الجيش السوري الحر" يرجع إلى العمل الإصلاحي الذي قامت به المعارضة بقدر ما كان ناجماً عن نفوذ أنقرة المتنامي. إذ أثبتت تركيا قدرتها على فرض السيطرة على جميع قوات المعارضة السورية بعد أن فقد كلٌ من منافسيها (كالسعودية والإمارات والأردن والولايات المتحدة، وإلى حد ما قطر) الاهتمام بالصراع السوري بشكل عام، وبدعم قوات المعارضة بشكل خاص. وبعد تخلي هذه الدول عن مشاركتها النشطة في الشؤون السورية أو إعادة تركيز جهودها على التفاعل مع جهات فاعلة داخلية أخرى، مثل قوات سوريا الديمقراطية وهي جماعة كردية يسارية متشددة، أصبحت تركيا الشريك المحتمل الأوحد لجماعات الثوار السوريين حيث تمكنت من "البقاء صامدة" وكانت ما تزال قادرة على خوض المعارك. ولم يعد بقاؤها معتمداً على القدرات القتالية لقوات المعارضة المسلحة، بل على قدرة تركيا على الصمود السياسي، والعسكري، منذ شباط/فبراير 2020، في مواجهة دمشق وموسكو وخططهما الرامية إلى الوصول إلى حل نهائي في قضية إدلب.

التشكيل والبُنْية

تم تشكيل الجيش الوطني السوري فعلياً داخل ما يسمى "بالمنطقة المحمية" أو "المنطقة العازلة" التركية في سوريا، أي في المناطق السورية التي لا يُسمح فيها القيام بعمليات عسكرية إلا للقوات التركية المدعومة من الطيران التركي. وقد قوّض ذلك قدرات الأسد وحلفائه من تنفيذ أي عملية عسكرية لاستعادة السيطرة على هذه المناطق. وكانت هذه "المنطقة المحمية" قد تشكّلت نتيجة لعملية درع الفرات (التي امتدت من 24 آب/أغسطس 2016 وحتى 29 آذار/مارس 2017) ضد تنظيم داعش، وعملية غصن الزيتون (التي امتدت من 20 كانون الثاني/يناير وحتى 24 آذار/مارس 2018) ضد وحدات حماية الشعب الكردية. وتم تنفيذ كلتي العمليتين على يد القوات التركية المسلحة مع حلفائها السوريين من وحدات الجيش الوطني السوري والجماعات المسلحة التابعة له. وشكّلت الفصائل السورية هذه نواة الجيش الوطني السوري. وشارك الجيش

التركي بصورة مباشرة في إعادة تدريب قوات المعارضة التي انضمت إلى مشروع الجيش الوطني السوري وإعادة تجهيزه بالمعدات اللازمة.

وفي المرحلة الأولى من تأسيس الجيش الوطني السوري في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون شمال حلب، نُشرت ثلاثة فيالق (الفيلق الأول والثاني والثالث). وإلى جانب الثوار المتمرسين على القتال، جنّدت وحدات الجيش الوطني السوري أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين وكذلك سكان إدلب وشمال حلب ممّن لم ينتسبوا إلى أي فصيل معارض أو يشاركوا في أي عملية ضد قوات نظام الأسد. وقد أعطي المجندون الجدد الذين يدينون بالولاء لتركيا الأولوية في عملية التجنيد. وأولئك كانوا في معظمهم تركمان، وهم يشكّلون نسبة كبيرة من الجيش الوطني السوري.

فعلى سبيل المثال، فرقة السلطان مراد، التي كانت فصيلاً صغيراً من المعارضة ضمّ 1300 مقاتلاً من التركمان، توسعت بصورة كبيرة حين انضمت إلى الجيش الوطني السوري وشكّلت نواة الفرقتين 21 و24 منه. وحدث الأمر نفسه لفصائل تركمانية أخرى. وفي غضون ذلك، وبعد انضمام الجبهة الوطنية للتحرير وجيش العِزّة إلى الجيش الوطني السوري في آب/أغسطس 2019، تقرر استخدامهما لتأسيس أربعة فيالق أخرى للجيش الوطني السوري في إدلب (الفيلق الرابع والخامس والسادس والسابع).

وبدأت تركيا بتنفيذ برنامج "التدريب والتجهيز" في إدلب منذ أيار/مايو 2020، الذي يعيد تدريب وتجهيز أكثر من 14 ألف من مقاتلي الجيش الوطني السوري وإرسالهم في كتائب إلى المعاقل التركية المستحدثة في المنطقة. وليس من الواضح ما إذا كانت جماعات الجبهة الوطنية للتحرير قد شاركت في هذه العملية، أم أن ما أُرسِل إلى مناطق غصن الزيتون ودرع الفرات كان فقط تشكيلات من الجيش الوطني السوري. علاوة على ذلك، تتناقص أعداد الجماعات المسلحة التي تشكّل الجيش الوطني السوري ويتضاءل استقلالها تدريجياً. وبالتالي، يُحتمل ألا تبقى سوى عدة جماعات مسلحة كبيرة تحت جناح الجيش الوطني السوري في المرحلة الأولى من التشكيل. وفي المرحلة الثانية، ستحاول أنقرة على ما يبدو "حل وإبدال" الجماعات المتبقية.

وقد حُلّت بعض الفصائل الصغيرة في آب/أغسطس، وأعيد توزيع أفرادها العسكريين على وحدات الجيش الوطني السوري. فعلى سبيل المثال، حُلّت الفرقة 23 من الجبهة الوطنية للتحرير (وتختلف عن الفرقة 23 من الجيش الوطني السوري) من اللواء 343 (الفرقة 34 من الفيلق الثالث للجيش الوطني السوري) بأمر من قيادة الفيلق الثالث للجيش الوطني السوري كجزء من الجهود الرامية إلى توحيد البنية العسكرية. وفي وقت سابق، تمكنت أنقرة من فرض إعادة هيكلة جماعات مسلحة أخرى كجزء من الفرقة 34 من الجيش الوطني السوري. وشملت الوحدات التي أعيد تشكيلها، على وجه الخصوص، لواء السلام الفرقة 51 (اللواء 341) وفيلق المجد (اللواء 345). وتفيد التقارير بحدوث عمليات مماثلة في فيالق وفرق أخرى من الجيش الوطني السوري.

الوظيفة السياسية للجيش الوطني السوري

يعد الجيش الوطني السوري جزءاً من الحكومة السورية المؤقتة، التي تعمل تحت رعاية الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في مدينة غازي عنتاب التركية. كما يشغل قائد أركان الجيش الوطني السوري منصب وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة. إضافة إلى ذلك، يشارك الجيش الوطني السوري في اللجنة الدستورية حيث يحضر بعض المندوبين من وحداته. وهذا يرفع الجيش الوطني السوري إلى مستوى جديد مقارنة بجميع تحالفات المعارضة السابقة.

ومن الجدير بالذكر أنه حين تأسست الهيئة العليا للمفاوضات في كانون الأول/ديسمبر 2015، كان اجتماع جماعات المعارضة المسلحة والسياسية على برنامج موحد هو ما أزعج روسيا. وأصبح من الصعب على موسكو المحاججة بأن شبكات المهاجرين المعارضة للأسد منفصلة عن الواقع ولا علاقة لها بالجماعات المسلحة التي تواجه دمشق بالأسلحة وتسيطر على بعض الأراضي السورية.[1] وعلى نحو مماثل، يثير إضفاء الطابع المؤسساتي على الجيش الوطني السوري وتحويله إلى منظمة تابعة للحكومة السورية المؤقتة مخاوف كبرى بالنسبة لروسيا.

ومن الأهمية بمكان أن تمتلك أنقرة جميع الموارد اللازمة لإنشاء "سوريا بديلة" بكامل مقومات الدولة في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني السوري، إذا فشلت المحادثات الروسية-التركية بشأن سوريا. ما يعني أن "سوريا" كهذه سوف تتمتع بأراض خاصة بها وموارد بشرية وحكومة يمكن نقلها من مدينة غازي عنتاب التركية إلى مدينة إدلب السورية، بجيش -وهو الجيش الوطني السوري- تابع لهذه الحكومة.

الجيش الوطني السوري وهيئة تحرير الشام: هل هما مختلفان فعلاً؟

لذلك ستحاول روسيا تشويه سمعة الجيش الوطني السوري وتصويره على أنه منظمة تابعة لهيئة تحرير الشام، أو حتى مجموعة إرهابية أو متطرفة. وفي الواقع، كثيراً ما تغذي تصرفات قادة الجيش الوطني السوري وتركيا مثل هذه المقولات.

فعلى سبيل المثال، لم تستخدم تركيا بعد قوات الجيش الوطني السوري لتحييد هيئة تحرير الشام في إدلب، رغم الاتفاقية بين موسكو وأنقرة (المذكَّرة الموقعة في سوتشي)، والتي تسلط الضوء على ضرورة القضاء على الإرهابيين هناك. علاوة على ذلك، لم يتخذ الجيش الوطني السوري أي إجراء لدعم حركة نور الدين الزنكي التابعة للجبهة الوطنية للتحرير إبّان الاعتداء التي قامت به هيئة تحرير الشام على الجبهة بداية عام

[1] ХОДЫНСКАЯ-ГОЛЕНИЩЕВА, Сирийский кризис в трансформирующейся системе международных отношений, Диссертация на соискание ученой степени доктора исторических наук, МГИМО, Москва 2018 // KHODYNSKAYA-GOLENISHCHEVA,
الأزمة السورية في النظام التحويلي للعلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه، معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية، موسكو 2018.

2019، وتجاهله تماماً. الأمر الذي جعل الجبهة معتمدة على الهيئة، واستُبدلت مجالس المعارضة المحلية في إدلب وبقية الإدارات المدنية بهيئات حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام.

انضمت الجبهة الوطنية للتحرير إلى الجيش الوطني السوري في تشرين الأول/أكتوبر 2019، على أمل أن يؤدي ذلك إلى فصل نهائي بين قوات المعارضة والمتطرفين التابعين لهيئة تحرير الشام. غير أن هذه الآمال تحطمت حين كثّفت الجبهة الوطنية للتحرير تعاملها مع هيئة تحرير الشام. وأنشآ سوياً غرفة عمليات مشتركة تحت اسم "الفتح المبين" إبان عملية فجر إدلب التي نفذتها القوات الروسية وقوات الأسد خلال عامي 2019 و2020. ويؤثر هذا العمل التي قامت به الجبهة الوطنية للتحرير بشكل مباشر على صورة الجيش الوطني السوري بالكامل، بما أنها اعتُبرت جزءاً من الجيش الوطني السوري رسمياً، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019.

وأثناء العمليات العسكرية ربيع عام 2017، رفضت المعارضة المعتدلة -التي لم تكن قد اندمجت بالجبهة الوطنية للتحرير أو الجيش الوطني السوري في ذلك الوقت- تأسيس مقر مشترك مع هيئة تحرير الشام رفضاً قاطعاً، حيث كان لديها مخططها الخاص لقيادة بلاد الشام. ومن ناحية أخرى، كانت هيئة تحرير الشام والوحدات المتطرفة الأخرى تعمل من داخل غرفة عمليات "نتبع طريق الله"، ولهذا السبب شكّكت روسيا في حقيقة فصل المعارضة عن المتطرفين في إدلب. ولو كانت المعارضة المعتدلة مستقلة تماماً عن هيئة تحرير الشام، لأنشأت قيادتها الخاصة كما فعلت عام 2017.

وهذا يعني أنه من السابق لأوانه الحديث عن تحالف فعلي بين الجبهة الوطنية للتحرير والجيش الوطني السوري، رغم الاندماج المزعوم. وعلى النقيض من ذلك، لا يمكن لهذا التعاون الرسمي دون اتخاذ خطوات عملية نحو اندماج كامل إلا أن يؤثر سلباً على وضع الجيش الوطني السوري. فالأعمال المشتركة التي قامت بها الجبهة الوطنية للتحرير مع هيئة تحرير الشام في غرفة عمليات "الفتح المبين" منحت موسكو أسساً لاعتبار مواقع الجيش الوطني السوري في إدلب "هدفاً مشروعاً"، ومن المحتمل أن يمتد ذلك، إذا لزم الأمر، إلى جبهات أخرى تسيطر عليها قوات الجيش الوطني السوري، تنشط فيها العناصر المتطرفة التابعة لهيئة تحرير الشام شمال شرق سوريا على سبيل المثال.

أعضاء الجيش الوطني السوري: سوريون أم مرتزقة أتراك؟ مقاتلون أم مجرمون؟

كما يدّعي الجانب الروسي أنه لم يعد يمكن اعتبار الجيش الوطني السوري معارضة سورية أو أن يمثل السوريين، لأن مقاتليه ليسوا وكلاء فحسب، بل هم في الواقع مرتزقة أتراك، بإمكان أنقرة استغلالهم حيثما احتاجت في جميع أنحاء العالم. وتأكدت هذه الادعاءات حين ظهر مرتزقة سوريون تابعون لجماعات من الجيش الوطني السوري في ليبيا، وفي أواخر أيلول/سبتمبر 2020، شوهد مقاتلون في أذربيجان في منطقة تتصارع عليها أرمينيا وأذربيجان. بيد أن هذه الادعاءات لا تشمل الجيش الوطني السوري بأكمله، نظراً

لأن جزءاً فقط من جماعاته المسلحة، مثل جماعة السلطان مراد والحمزة وسليمان شاه وجماعات أخرى، كانت فاعلة في الصراع الليبي والأذري.

إضافة إلى ذلك، اتهمت روسيا الجيش الوطني السوري بفعل سلوك إجرامي ينتهك حقوق السكان المحليين بصورة متكررة في المناطق التي يسيطر عليها فيستولي على أملاكهم ويخطف أبناءهم ويتقاتل قادته لتقاسم النفوذ. وتجدر الإشارة إلى الجهد الكبير الذي بُذل لتحسين الانضباط في صفوف الجيش الوطني السوري، وفي تشرين الثاني/نوفمبر، دُحرت الجماعات الإجرامية والأكثر عدوانية في عملية عسكرية خاصة نفذتها الشرطة العسكرية في الجيش الوطني السوري بدعم من قوات خاصة تركية.

مستقبل الجيش الوطني السوري: مجال آخر للتعاون التركي-الروسي؟

يعتمد مستقبل الجيش الوطني السوري بصورة كبيرة على التفاعل بين موسكو وأنقرة في سوريا وعلى استعداد تركيا لتوفير حماية عسكرية لهذه الشبكة. وثمة أربعة سيناريوهات مستقبلية محتملة:

1) سيكون السيناريو الأسوأ بالنسبة للجيش الوطني السوري حدوث تغيير جذري في الموقف التركي من سوريا وانسحابها ليس من إدلب فحسب، بل من مناطق درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام. ورغم أن هذا السيناريو لا يبدو واقعياً مع السلطات التركية الحالية، إلا أنه لا ينبغي استبعاده تماماً. فالتواجد العسكري التركي في سوريا ودعمها للجيش الوطني السوري لم يضع حدوداً زمنية، ما يعني إمكانية انسحاب أنقرة من سوريا في أي وقت وإيقاف دعمها للجيش الوطني السوري.
لكن ليس من المرجح أن يزول الجيش الوطني السوري في ظروف كهذه، بما أن بعض الجماعات التابعة له ستواصل لعب دور "الجيش الأجنبي" التركي وتنتقل إلى مناطق أخرى لتلبية مصالح أنقرة. فبعيداً عن ليبيا وأذربيجان والعراق، قد تظهر أيضاً جنوب الصحراء الكبرى أو في القرن الإفريقي، على سبيل المثال.
وفي ضوء هذا السيناريو، سوف "يتصالح" جزء آخر من الجيش الوطني السوري مع الأسد برعاية روسية. ومن المرجح أن يتم ترتيب هذه "المصالحة" على غرار ما حدث في درعا والقنيطرة. بيد أن نطاق اندماج المعارضة المتواجدة شمال غرب البلاد في القوات الموالية للحكومة سيكون أوسع بالنظر إلى عدد الأعضاء الكبير.
2) سيُبقي السيناريو الثاني الوضع الراهن على ما هو عليه مع تغييرات طفيفة أو كبيرة إذا تعثرت عملية السلام، بينما تواصل موسكو وأنقرة الحوار. في هذه الحالة، قد يتعزز مركز الجيش الوطني السوري وتتطور قدراته القتالية، لا سيما عبر مشاركته في الصراعات في ليبيا وناغورني كرباخ. وإذا تمكنت أنقرة من إبقاء إدلب تحت سيطرتها، سيمكن للجيش الوطني السوري في نهاية المطاف

إما قمع متطرفي هيئة تحرير الشام أو إجبار قادتهم على حل الهيئة ونقل مقاتليها إلى الجيش الوطني السوري.

3) وقد ذُكر السيناريو الثالث، وهو امتداد للسيناريو الثاني، في الورقة أعلاه. وهو ينطوي على إنشاء "سوريا بديلة" في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة (يطلق عليها بعض الخبراء اسم "الجمهورية التركية في شمال سوريا" على غرار قبرص)، حين تنتقل الحكومة من غازي عنتاب إلى سوريا. وقد يحدث ذلك أيضاً إذا وصل الحوار الروسي التركي حول سوريا إلى طريق مسدود، أو إذا قطع البلدان علاقتهما، كما حصل عام 2015. في هذه الحالة، ستعتبر موسكو أي مواجهة مباشرة مع أنقرة في سوريا مخاطرة كبيرة، وهو أمر لا مفر منه عند أي محاولة للتعامل مع قضية المعارضة بالقوة.

4) أما السناريو الرابع، فيقتضي إحراز تقدم ملموس في عملية السلام، بما في ذلك استعداد النظام لتقديم تنازلات كبيرة وإجراء إصلاحات سياسية. وقد يحدث هذا جراء انهيار اقتصادي أو ثورة اجتماعية جديدة في سوريا. وإذا حدث ذلك، سيصبح الجيش الوطني السوري جزءاً لا يتجزأ من القوات المسلحة السورية وينضم إليها دون أي عملية "مصالحة" أو أي داعٍ لتسليم أسلحته. ويمكن أن تتحول جميع فيالق الجيش الوطني السوري، على سبيل المثال، إلى سبع فرق جديدة في القوات المسلحة السورية، ما سيشكل فيلقين كاملين في الجيش (بدلاً من فيلق اقتحام من المتطوعين) برئاسة قادة الجيش الوطني السوري. وفي هذه الحالة، يؤمّن قادة الجيش الوطني السوري أو الضباط المنشقون مناصب لهم في وزارة الدفاع أو هيئة الأركان.

بيد أن روسيا لم تفكر في هذا السيناريو بعد. فالسبيل الوحيد لدمج الجيش الوطني السوري في قوات النظام يتمّ عبر "المصالحة"، وتسليم الأسلحة، ودمج بعض وحدات الجيش الوطني السوري (وليس كلهم) في فيلق الاقتحام الخامس، وربما إنشاء بعض الوحدات الجديدة (فيلقا الاقتحام السادس والسابع). ولكن لن تقبل تركيا ولا الجيش الوطني السوري بهذا السيناريو.